



كلمة

وفد دولة فلسطين

أمام الدورة (61) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها نائب المراقب الدائم لدى الوكالة

المستشار

ايهاب الغول

سبتمبر 2017

السيدة الرئيس

اسمحوا لي في البداية أن اتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسة للدورة
الواحدة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتوجه
أيضاً بالتهنئة لأعضاء المكتب المحترمين متمنياً لكم جميعاً النجاح والتوفيق.
كما أهني جرينادا التي انضمت الى عضوية الوكالة.

السيدة الرئيس

ننتهز هذه الفرصة لتتوجه بالتهنئة للسيد يوكيا امانو على اعادة انتخابه مديراً
عاماً للوكالة للفترة الثالثة ونعبر له ولاعضاء الأمانة العامة عن تقديرنا
لجهودهم في النهوض بالدور الذي تلعبه الوكالة في تعزيز الاستخدامات
السلمية للطاقة الذرية وتطبيقاتها في المجالات التي تؤثر إيجاباً على حياة
الانسان وبيئته.

كما يعرب الوفد عن تقديره الكبير للجهود الحثيثة التي تبذلها الوكالة في سبيل تنمية القدرات الوطنية الفلسطينية سواء كان ذلك على صعيد القدرات البشرية أو البنية التحتية.

وفي هذا الصدد ومن هذا المنبر يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للقائمين على تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج التعاون التقني المختلفة وأخص بالذكر إدارة التعاون التقني لمنطقة اسيا والمحيط الهادئ بجميع موظفيها. لقد تم تنفيذ العديد من المشاريع الوطنية في مجال الوقاية الاشعاعية والزراعة والطب والبيئة والتي كانت في سياق برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية، ونحن نتطلع في القريب العاجل لمشاريع أخرى في مجالات مختلفة ومتقدمة مثل تحسين محاصيل زراعية استراتيجية أخرى وعمل خارطة اشعاعية لفلسطين وتحسين التغذية للأطفال بالدراسات والأبحاث المختلفة.

السيدة الرئيس

لقد انضمت دولة فلسطين في بداية عام 2015 الى اتفاقية عدم الانتشار النووي وشاركت بفعالية في مؤتمر المراجعة في نفس العام. كما شاركنا هذا العام في اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر المراجعة لعام 2020. وتنفيذا لالتزاماتنا الواردة في معاهده عدم الانتشار واستجابة لدعوة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتكررة للدول التي لم توقع اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة بأن تقوم بذلك فقد طلبت دولة فلسطين من الوكالة التوقيع على اتفاقية ضمانات شاملة. وعليه فإننا نأمل بأن يتم قريبا انجاز هذه الاتفاقية أسوة بباقي الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. هذه الخطوة تؤكد مدى اهتمام دولة فلسطين وسعيها لتعزيز الجهود الرامية لتحقيق عالمية المعاهدة.

السيدة الرئيس

نحن في فلسطين لا زلنا نعيش تحت احتلال دولة تمتلك منشآت نووية لا تخضع لنظام الضمانات الشامل، بل تمتلك ترسانة نووية كبيرة وفقاً لكافة التقارير المتخصصة والوثائق المفرج عنها مؤخراً، وهو أمر يهدد على نحو مباشر وصريح سلامة وأمن شعبنا وباقي شعوب المنطقة بل وشعوب العالم أجمع.

ففي الوقت الذي تسير فيه الدول الاعضاء نحو تعزيز منظومة الأمان النووي، وفي الوقت الذي تستعد فيه الدول الأعضاء والمراقبة في الأمم المتحدة للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في نيويورك والتي تعتبر إضافة نوعية لمنظومة نزع السلاح النووي يتم غض النظر عن التسلح النووي الإسرائيلي و يُسمح لإسرائيل أن تبقى شعبنا و شعوب المنطقة معرضه للنتائج الكارثية التي يمكن أن تحل بها نتيجة أي حادث تتعرض له المنشآت الإسرائيلية.

السيد الرئيس

يعرب وفد بلادي عن بالغ القلق من تنامي القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل رفض كافة الدعوات للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ورفضها إخضاع برامجها النووية ومنشآتها لنظام الضمانات الشاملة خلافاً لباقي دول المنطقة والتي انضمت جميعها للمعاهدة. ويعتبر وفد بلادي بأن تستر عدد من الدول على القدرات العسكرية النووية الإسرائيلية، هو أمر مرفوض ويتنافى مع واقع حال تصرفات إسرائيل العدوانية في فلسطين وخارجها.

وفي هذا الصدد، يأسف وفد بلادي لعدم انعقاد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والذي كان مقرراً في عام 2012 تطبيقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، على الرغم من الجهود التي بُذلت والمرونة التي أبدتها الدول العربية، ونؤمن بمسؤولية الدول النووية الخمس وبشكل خاص الدول المنظمة للمؤتمر على العمل الدؤوب لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي والدفع قدماً باتجاه سرعة تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

على ضوء تعثر مؤتمر 2012 المؤجل وفشل مؤتمر المراجعة للعام 2015 بسبب إصرار بعض الدول بتوفير حماية لإسرائيل من المساءلة في المحافل الدولية إضافة الى السعي دائما لإفشال مشروع قرار القدرات النووية الإسرائيلية في الثلاث سنوات الأخيرة، كل هذا استدعى أن تقوم الدول العربية بإجراء عملية مراجعة شاملة لسياساتها في مجالات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وذلك لكي تضع الاسرة الدولية امام مسؤولياتها القانونية والأخلاقية ووضع حد نهائي لسياسة الكيل بمكيالين.

وانطلاقاً من إيماننا وتمسكنا بدور الوكالة في تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي وولايتها في مجال تطبيق الضمانات، فإن طرح بند القدرات النووية الإسرائيلية على جدول أعمال أجهزة صنع السياسات في الوكالة، يشكل جهداً دبلوماسياً عربياً إضافياً يهدف لوضع حد لتهرب إسرائيل من الالتزام كباقي دول المنطقة بمنظومة عدم الانتشار النووي وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة بحقها في الإطار النووي.

ختاماً، يجدد وفد بلادي شكره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعضاء أمانتها على جهودهم، ونتمنى لكم السيد الرئيس ولمكتبكم الموقر ولكافة الوفود النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدورة لمؤتمرنا العام.

شكراً السيدة الرئيس